

دور وكالات التصنيف الائتماني في حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات لجنة بازل

The role of credit ratings in the basel capital adequacy proposals

أ.د. دربوش محمد الطاهر
جامعة عباس لغرور خنشلة / الجزائر
mttrdarbouche@yahoo.fr

أ. زرقان سهام
جامعة عباس لغرور خنشلة / الجزائر
sihem.zerkane@gmail.com

Received: 12/01/2017

Accepted: 02/03/2017

Published: 03/09/2017

ملخص:

يمثل موضوع كفاية رأس المال من أهم المواضيع على الساحة المصرفية لذلك تسعى السلطات الرقابية إلى البحث عن أفضل الطرق لحساب الحجم الأمثل لرأس المال الذي يجب الاحتفاظ به على مستوى البنوك لتغطية المخاطر، ومن أهم اللجان التي اهتمت بمعيار كفاية رأس المال لجنة بازل، وقد تطورت عملية حسابه وفقا لهذه اللجنة تبعا للتطورات الاقتصادية وذلك من خلال التعديلات التي شهدتها منذ إنشائها، ومن أهم ما جاءت به في هذا المجال الاعتماد على وكالات التصنيف في عملية تحديد الحد الأدنى لرأس المال، ويعتمد هذا الأسلوب على درجات التصنيف التي تقدمها هذه الوكالات.

الكلمات المفتاحية: وكالات تصنيف الائتمان، لجنة بازل، كفاية رأس المال.

Abstract:

The control authorities strive to achieve the best possible means to determine the appropriate volume of the capital that should be kept at the level of banking in order to cover risks among the most important panels which are interested in the criteria of capital adequacy we may mention the basle committee. The issue of capital adequacy accounts has developed according to the need of basle committee following the economic development, through the witnessed adjustments since it creation. Among the main issues in the field of capital adequacy account the reliance on the agencies of credit in the field of determining the lowest level of capital. That method depends on the degrees of the credit classification which is provided by the credit rating agencies.

Key Words : credit rating agencies, basle committee, capital adequacy.

تمهيد:

يعتبر النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة تعرضا للمخاطر في القطاع المالي وذلك نتيجة لانتشار العولمة وعمليات التوريق وزيادة التعامل بالمنتجات المالية عالية المخاطر، لذلك أصبح لزاما على البنوك أن تتحوط لهذه المخاطر مستخدمة عدة أساليب من أهمها تدعيم رأس المال، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية بالغة منذ أن أقرته لجنة بازل وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به باعتباره معيار يعبر على متانة المركز المالي للبنوك ويقوي ثقة المودعين فيه، ونظرا لأهمية هذا المعيار فقد عملت لجنة بازل منذ نشأتها على وضع طرق وأساليب لتحديد الحد الأدنى المناسب لرأس المال لتحقيق سلامة ومتانة المركز المالي للبنوك، ومن أهم الطرق التي وضعتها لجنة بازل لحساب كفاية رأس المال هي الطريقة المعيارية والتي تعتمد بشكل أساسي على وكالات التصنيف الائتماني، حيث تعمل هذه الوكالات من خلال هذا الأسلوب وبناء على درجات التصنيف التي تقدمها بترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التصنيف الائتماني المقدم من طرف هذه الوكالات، وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد كفاية رأس المال بشكل عملي وذلك من خلال اعتماد البنوك على التصنيفات التي تقدمها هذه الوكالات.

إشكالية البحث: يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تساهم وكالات التصنيف الائتماني في حساب كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل ؟

أهمية الموضوع: تتمثل أهمية الموضوع في التعرف على دور وكالات التصنيف الائتماني كأحد الجهات التي تعتمد عليها لجنة بازل في حساب كفاية رأس المال، حيث تساعد وكالات التصنيف الائتماني في تحديد أوزان المخاطر مقدمة بذلك مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين وهو ما يحقق مصداقية أكبر في حساب كفاية رأس المال، حيث تزايد دور وكالات التصنيف الائتماني والتي أصبحت تمثل وفقاً لهذه المقترحات اليد العليا سواء في عملية تقييم الدول أو البنوك أو الشركات.

أهداف الموضوع: يهدف هذا البحث إلى إبراز دور وكالات التصنيف في حساب كفاية رأس المال على مستوى البنوك وذلك وفقا لما جاءت به مقررات لجنة بازل وذلك بعد التعرف على وكالات التصنيف الائتماني ومختلف درجات التصنيف الائتماني وأنواعه، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه هذه الوكالات أثناء قيامها بدورها المتمثل في حساب كفاية رأس المال.

أقسام البحث: لمعالجة مشكلة البحث حاولنا حصرها والإجابة عنها من خلال المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** نظرة عامة حول وكالات التصنيف الائتماني؛
- **المحور الثاني:** تطور مفهوم كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل؛
- **المحور الثالث:** حساب متطلبات رأس المال بالاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني.

المحور الأول: نظرة عامة حول وكالات التصنيف الائتماني

أولا: مفهوم التصنيف الائتماني وأهميته

بدأت عملية التصنيف الائتماني لأول مرة من طرف "جون مودي" سنة 1909 عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أنتشر التصنيف الائتماني بعد ذلك للحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع، وذلك من خلال دخول عدة شركات تعمل في مجال التصنيف الائتماني، حيث برزت شركة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني سنة 1916، كما ظهرت شركة فيتش سنة 1922، وانتشرت بعد ذلك صناعة التصنيف الائتماني وشركاتها.¹

ويعبر التصنيف الائتماني عن رأي محلل متخصص حول الجدارة الائتمانية للديون أو الإصدارات المالية، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة.²

أما وكالات التصنيف الائتماني فهي مؤسسات تجارية متخصصة تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الديون سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات، وعليه فإن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بثلاث مهام رئيسية هي: توفير المعلومات وتقييم المستثمرين، تمكين المصدرين من الوصول إلى أسواق رأس المال، مساعدة المنظمين على التنظيم.³

وتتمثل أهمية الحصول على التصنيف الائتماني في: النفاذ إلى أسواق رأس المال، وبناء سمعة حسنة في السوق تنعكس على مختلف الأطراف المتعاملة فيه، مع تخفيض تكاليف التمويل، بالإضافة إلى التميز عن المنافسين.⁴

ثانياً: أنواع التصنيف الائتماني

تتعدد أنواع التصنيف الائتماني من خلال تقسيمها وفق عدة معايير (معايير الفترة الزمنية، معيار الأداة المصنفة، معيار طالب التصنيف)، إلا أن التركيز ينصب على نوعين من هذه التصنيفات هما التصنيف الائتماني السيادي، والتصنيف الائتماني للمصارف وهما كالآتي:⁵

1- التصنيف الائتماني السيادي: يعرف التصنيف الائتماني السيادي بأنه رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، وكلما حصل البلد على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالتزامات المالية في حال تعرض البلد للأزمات المالية والاقتصادية. وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الائتمان السيادية وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي.

2- التصنيف الائتماني للمصارف: يعبر التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل. وتبدأ خطوات إعداد التصنيف الائتماني للمصرف بقيام وكالة التصنيف بتحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية له ثم إعداد استبيان متعلق به، بعدها يتم عقد اجتماع مع الإدارة العليا للمصرف بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة المصرف المتنوعة ومناقشة البيانات المقدمة وتقييمها وتحليلها من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني، عقب ذلك يتم إعداد مسودة التقرير وعرضها على المصرف لإجراء تعديلات مناسبة، بعدها توزع تلك التعديلات على لجان الائتمان التي تجتمع فيما بعد لتحديد درجة التصنيف الائتماني النهائية وإخطار المصرف بها رسمياً، ليتم نشرها بعد ذلك للمستثمرين والجمهور بمختلف وسائل الإعلام والأخبار الصحفية ومواقع الانترنت.

ثالثاً: درجات التصنيف الائتماني

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات للتصنيف الائتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، ومبلغ التأمين وغيرها، ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفتها مؤشراً لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها. ونظير إجراء عمليات التصنيف تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزاً في شكل

حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية هي درجة الاستثمار، ودرجة المضاربة.⁶

رابعا: أهم وكالات التصنيف العالمية

هناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80% من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندر أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تسيطر على 14% من سوق التصنيف العالمي المقدرة قيمته بنحو 250 مليار دولار، فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6% من حجم السوق. وكثيرا ما أثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة إلى حد أن الكونغرس الأمريكي بدأ مناقشة المسألة لتسهيل منح التراخيص لوكالات جديدة وإسقاط كل الحواجز أمام قيام المزيد من وكالات التصنيف الائتماني وللتقليل من السيطرة شبه الكاملة التي تتمتع بها وكالات موديز وستاندر أند بورز وفيتش، وإن كان الكثير من المراقبين يرون أن مجرد نشوء وكالات جديدة لن يقضي على نفوذ مثلث التصنيف الشهير، لأن معظم حكومات العالم تتعامل مع واحدة من هذه الوكالات الثلاث الشهيرة كأمر بديهي مفروغ منه.⁷

المحور الثاني : تطور مفهوم كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل

أولا: كفاية رأس المال حسب بازل 1

يقصد بمفهوم كفاية رأس المال مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف، ومن المفترض أن رأس المال الممتلك يخدم أغراضا معينة، ومستوى رأس المال قد يصبح غير كاف إلى المدى الذي لا يخدم هذه الأغراض. ولقد جرى الاتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل 1 على تقسيم رأس المال على شريحتين وذلك لتحقيق أهداف رقابية:⁸

- **الشريحة الأولى:** وتمثل رأس المال الأساسي؛ وتشمل رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية والاحتياطات المعلنة؛

- **الشريحة الثانية:** وتمثل رأس المال المساند أو التكميلي؛ ويشمل احتياطات تقييم الموجودات ومخصصات الاحتياطات العامة لخسائر القروض، والقروض طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي، وهكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 تكون كما يلي:⁹

رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)

معدل كفاية رأس المال حسب بازل 1 = $\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{8} \leq$

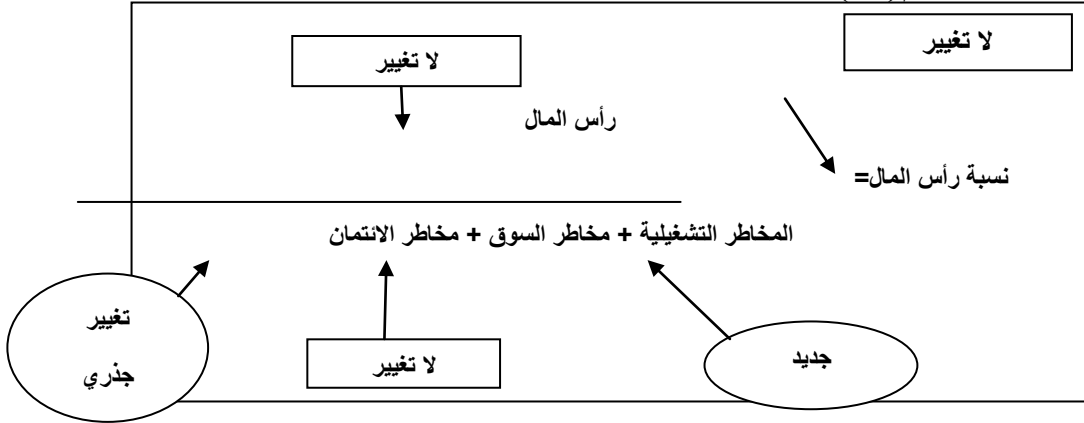
مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

ثانيا: كفاية رأس المال حسب بازل 2

رغم الإيجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل 1، إلا أنه كان لها نقائص مما استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 وإلى غاية 2006، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل 2 مع بداية 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأسمالها بعناصر جديدة، فلقد غطت اتفاقية بازل 1

نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل 2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عن بازل 1.¹⁰ ولقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، وعليه يتم حساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة من خلال المعادلة الموضحة في الشكل رقم (01):

شكل رقم (01): معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2



المصدر: مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص: 6.

ثالثاً: كفاية رأس المال حسب بازل 3

بالرغم من توفر الحد الأدنى لرأس مال البنك وفقاً لمعيار بازل 2 إلا أن البنوك واجهت مشاكل تتعلق بتآكل رؤوس أموالها بسرعة بسبب الخسائر التي لحقت بها لعدم جودتها. 11 ومن أهم المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 فيما يخص المتطلبات الدنيا لرأس المال هي رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة، حيث نصت مقررات بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة:¹²

الأموال الخاصة الصافية

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 3 = $\frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 8\%$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

وفقاً لنصوص الاتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون من:

ـ **الشريحة الأولى:** وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك.

كما تتكون الشريحة الأولى من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطيات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة الأولى الإضافية. ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2% إلى حدود 4,5% مع بداية سنة 2015. أما ما تمثله الشريحة الأولى الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فتنتقل من 2% سنة 2012 إلى

1% سنة 2013 ثم 1,5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى. ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة الأولى يتم حذف بعض العناصر منها كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى...، والاتفاقية تحاول الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لرأس المال. وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% سنة 2018.

الشريحة الثانية: وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب رأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3. أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فإنها تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من سنة 2015.

وبالتالي فإن بازل 3 ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازل 2، كما وضعت قواعد أكثر صرامة في تعريف الأموال الخاصة وعملت على زيادة جودتها من خلال رفع نسبة النواة الصلبة.

المحور الثالث: حساب متطلبات رأس المال بالاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني
يعتبر هذا الأسلوب من أبسط الأساليب لحساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان، ويعتمد في تحديد أوزان المخاطر على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المعترف بها، ولقد حددت مقررات لجنة بازل 2 معايير يجب أن تتوفر في وكالات التصنيف الائتماني بحيث تكون السلطات الرقابية الوطنية مسؤولة عن تحديد ما إذا كانت هذه الوكالات تستوفي هذه المعايير أو لا.¹³

أولا: أسباب الاعتماد على ترجيحات وكالات التصنيف الائتماني
يعاني معيار كفاية رأس المال حسب بازل 1 من بعض جوانب الضعف، فعلى سبيل المثال لا يفرق المعيار بازل 1 بين المقترضين، فالمقترض الذي يتصف بتصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس مال تماما مثل المقترض المصنف BB بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فإنه من غير المفضل الإقراض إلى العملاء الممتازين، أو الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم. كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع بالبنوك إلى المراجعة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة البنك، بمعنى أن نسبة رأس المال القديمة تساهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء غير الجديرين أو ذوي الخطورة العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد.¹⁴

ثانيا: المعايير الواجب توفرها في وكالات التصنيف الائتماني وفقا لمقررات لجنة بازل
حدد اتفاق بازل 2 مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر في وكالات التصنيف الائتماني حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية وتمثل هذه المعايير فيما يلي:¹⁵

- **الموضوعية:** يجب أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشددا ونظاميا وخاضعا لنوع من التحقق والتأكد استنادا إلى التجربة التاريخية، بالإضافة إلى أن التقديرات يجب أن تخضع إلى المراجعة المستمرة، وتستجيب إلى التغييرات في المركز المالي؛

- **الاستقلالية:** يجب أن تكون وكالة التصنيف الائتماني مستقلة، كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر في التصنيف الذي تتوصل إليه، كما يجب أن تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة؛

- **الدخول الدولي/ الشفافية:** يجب أن تتاح هذه التقديرات لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية، وأن الأسلوب العام المستخدم من قبل وكالة التصنيف الائتماني يجب أن ينشر علنا إلى الجمهور؛

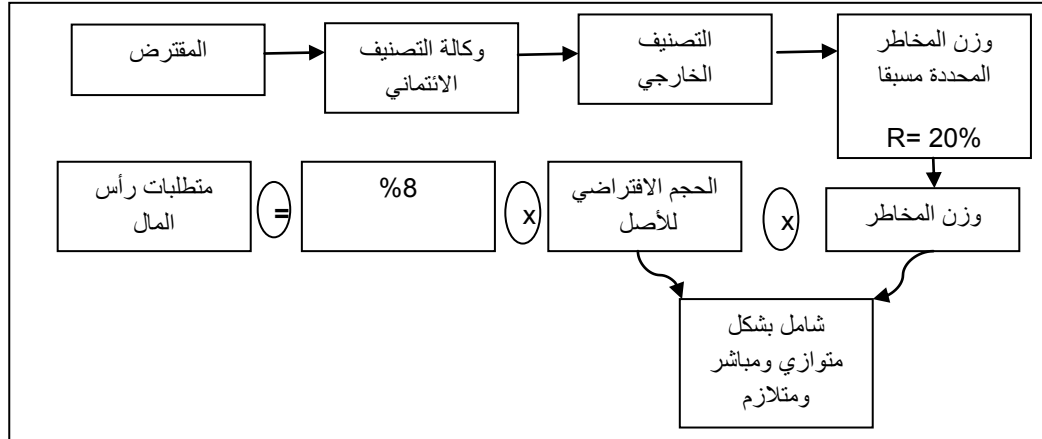
- **الإفصاح:** يجب أن تفصح وكالة التصنيف على المعلومات الآتية: أساليبها في التقدير، والنسب الفعلية للخسارة التي تحققت لكل شريحة تقدير، والتعديلات في التصنيف مثلا: تحول تصنيف بمرتبة AA إلى تصنيف A عبر الوقت؛

- **المصدقية:** تُستمد المصدقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى أن اعتماد الأطراف المستقلة (المستثمرون والمصدرون والشركاء التجاريون) على التقديرات التي قدمتها وكالات التصنيف الائتماني من قبل هؤلاء هو دليل على مصداقية تقديراتها؛

- **الموارد:** يجب أن تمتلك وكالة التصنيف الائتماني الموارد الكافية التي تمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية عالية الجودة.

ثالثا: خطوات حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للأسلوب المعياري
يبين الشكل الآتي أهم المراحل التي من خلالها يتم حساب معدل كفاية رأس المال وذلك وفقا للأسلوب المعياري المعتمد على وكالات التصنيف الائتماني.

الشكل رقم (02): خطوات حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للأسلوب المعياري



Source :Josef Christl & Kurt Pribil, "Guidelines on bank-wide risk management : Internal capital adequacy assessment process", Oesterreichische national Bank, Working paper, Vienna, February 2006, p : 38.

رابعا: حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني

يتم حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان حسب بازل 2 بالاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني وذلك وفقا للطريقة المعيارية (الأسلوب النمطي)، وبموجب هذا المعيار يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد

على وكالات التصنيف الائتماني العالمية وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال الأساسي والمساند، وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال 8%، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان فلم تعد تُعطى الأوزان وفقا لفئة المقترض (القروض السيادية، المؤسسات، المصارف الأخرى) بل أصبحت تربط وزن المخاطر المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها وكالات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل. وفي إطار هذا الأسلوب فإن استخدام التصنيفات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية، الالتزامات على المصارف الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجارية، وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض.¹⁶

ولتطبيق هذا الأسلوب يتم إتباع الخطوات الآتية:

تبويب الأصول؛

ترجيح الأصول بأوزان المخاطر.

تبويب الأصول: ويتم ذلك من خلال تقسيم المخاطر الائتمانية إلى فئات حيث يتم تبويب الأصول وفقا لنوع الجهة المقترضة وذلك كما يلي: الحكومات والبنوك المركزية (الجهات السيادية)، البنوك، الشركات، منشآت القطاع العام غير الحكومة المركزية، المنشآت المالية، قروض برهن عقاري لأغراض تجارية، قروض برهن عقاري لأغراض سكنية، عملاء التجزئة.¹⁷

ترجيح الأصول بأوزان المخاطر: يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعا للتصنيف الائتماني للعميل الذي تمنحه وكالة التصنيف الائتماني وحسب تبويب التسهيل، وتتراوح أوزان المخاطر من صفر حتى 150%، وترتفع كلما زادت المخاطر أو تدنى مستوى التصنيف الائتماني للعميل، وفيما يلي عرض لكيفية تحديد هذه الأوزان:

- **الأوزان الترجيحية للمطالبات على الحكومات والبنوك المركزية (الجهات السيادية):** الخطر السيادي هو خطر مرتبط بالحقوق على المقترضين السياديين وبنوكهم المركزية الوطنية، فالقيم الموجودة في الجدول تمنحها وكالات التصنيف الائتماني، فالترجيح 0% يمنح لبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والجمالية الأوروبية، ولجنة بازل تقترح منح ترجيح 0% للبنوك الآتية: البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية والمؤسسة المالية الدولية، البنك الآسيوي للتنمية، وكذا البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأمريكي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار وبنك التنمية الإسلامي، وبنك التنمية لمجلس أوروبا.¹⁸

الجدول رقم (01) : أوزان مخاطر المطالبات على الجهات السيادية

درجة التصنيف	AAA à AA-	A+ à A-	BBB+ à BBB-	BB+ à B-	أقل من B-	لا يوجد تصنيف
الترجيح	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المصدر: موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمقياس كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، رسالة دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 33.

- الأوزان الترجيحية للمطالبات على البنوك: بالنسبة للمطالبات على البنوك فقد حددت لجنة بازل خيارين على أن تختار السلطات الرقابية المحلية إحداهما، وما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة ألا يكون الترجيح على المطالبات على البنوك أحسن من الترجيح المقدم للمطالبات على الحكومة التي يتواجد بها البنك، والجدول الآتي يوضح أوزان ترجيح المطالبات على البنوك.¹⁹

الجدول رقم (02) : أوزان مخاطر المطالبات على البنوك

درجة تصنيف الحكومة	AAA à AA ⁻	A ⁺ à A ⁻	BBB ⁺ à BBB ⁻	BB ⁺ à B ⁻	أقل من B ⁻	لا يوجد تصنيف
الترجيح (خيار 1)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
درجة تصنيف البنك	AAA à AA ⁻	A ⁺ à A ⁻	BBB ⁺ à BBB ⁻	BB ⁺ à B ⁻	أقل من B ⁻	لا يوجد تصنيف
الترجيح (خيار 2)	%20	%50	%50	%100	%150	%50
الترجيح (خيار 2) مطالبات قصيرة الأجل	%20	%20	%20	%50	%150	%20

المصدر: أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص:72.

-الأوزان الترجيحية للمطالبات على الشركات: الترجيحات على الشركات تطبق كذلك على مؤسسات التأمين، وعلى عكس البنوك يطبق على الشركات خيار واحد فقط، أما بالنسبة للشركات بدون علامة فلجنة بازل تعتبر حقوقها أنها ليست دائما ذات مخاطر جد عالية وبالتالي فترجيحها ب %150 يعتبر كعقوبة للبنوك المقرضة، وبالتالي يمكن في هذه الحالة للبنوك المقرضة أن تستعمل الترجيح نفسه يساوي %100 لكل الشركات، وهذا إن لم ترغب في استعمال التصنيف الخارجي بشرط أن تحصل على موافقة السلطات الرقابية.²⁰

الجدول رقم (03) : أوزان مخاطر المطالبات على الشركات

درجة التصنيف	AAA à AA ⁻	A ⁺ à A ⁻	BBB ⁺ à BB ⁻	أقل من BB ⁻	لا يوجد تصنيف
الترجيح	%20	%50	%100	%150	%100

Source :Maher Hasan, "The significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of the Banking industry with special emphasis on credit information", Credit alliance régional meeting, Amman, 3-4 Avril 2002, p :10.

-الأوزان الترجيحية للمطالبات على منشآت القطاع العام غير الحكومة المركزية: مثل حكومات الأقاليم والسلطات المحلية، الأجهزة الإدارية المسؤولة أمام الحكومة المركزية أو الإقليمية، المنشآت التجارية المملوكة للحكومات المركزية. تعطى المطالبات في هذه الفئة طبقا للخيار الأول أو الثاني للبنوك دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.²¹

– الأوزان الترجيحية للمطالبات على عمليات التجزئة²²

مثل بطاقات الائتمان، القروض الشخصية، قروض لشراء السيارات.

- وزن مخاطر 75% بشروط:
 - موجه لأفراد أو مؤسسات صغيرة؛
 - مركز العميل لا يمثل أكثر من 0,2% من إجمالي قروض التجزئة بحد أقصى مليون أورو.
- إذا لم تتوفر الشروط السابقة تعامل معاملة الشركات:
 - وزن المخاطر للقروض المقدمة لتمويل عقارات بغرض الإسكان 35%؛
 - وزن المخاطر للقروض المقدمة لتمويل عقارات بغرض الإسكان ومر على تاريخ السداد 90 يوم ولم تسدد 100%؛
 - وزن المخاطر للقروض المقدمة لتمويل عقارات بغرض الاتجار 100%.
- القروض التي مر على سدادها 90 يوم:
 - وزن مخاطر 150% إذا لم يكون لها مخصص أو المخصص أقل من 20% من قيمة المركز القائم؛
 - وزن مخاطر 100% إذا كان قد كون لها مخصصات بأكثر من 20% من قيمة المركز القائم؛
 - وزن مخاطر 100% إذا كان قد كون لها مخصصات أكبر من 15% ويوجد لها ضمانات ولكن غير معترف بها كأحد وسائل التخفيف من مخاطر الائتمان؛
 - أرصدة السحب على المكشوف طالما في الحدود المسموح بها لا تعامل كمتأخرات لو تجاوز الحد المسموح به ويتم مطالبة العميل بالسداد وإن لم يسدد تصبح متأخرات.

وعليه فإن القيمة الدنيا للمتطلبات من رأس المال وفقا للجنة بازل 2 وبالاتماد على تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني الخارجي تكون كما يلي:

متطلبات رأس المال = الموجودات المرجحة بالمخاطر x 8%

= (الأصل * وزن المخاطر) x 8%

وهذا النظام لتقدير المخاطر يعني أنه مثلا في حالة أن يكون الطرف الآخر (المقترض) جهة سيادية، قدم لها المصرف تمويلا قدره 100 مليون دولار وهي مصنفة في مرتبة AAA إلى AA- فإنه ستنتم معاملة هذا التمويل (الأصل) على أنه خال من مخاطر العجز عن السداد، ولن يطلب من المصرف مقدم التمويل أي رأس مال مقابل ذلك. ولكن إن كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة BB إلى B- فإن التمويل المقدم يتطلب حماية من رأس المال بنسبة 100% (أي أن يحتفظ المصرف بنسبة 4% من الأصل، 4 مليون دولار - رأس مال أساس، وبنسبة 8%، 8 مليون دولار إجمالي رأس مال نظير المخاطر المرتبطة بذلك الأصل). إن جاء تصنيف الطرف الآخر (الحكومة) عند مستوى B- ولأجل احتساب متطلبات رأس المال، فالأصل الناشئ بمبلغ 100 مليون دولار سيعامل على أنه يساوي 150 مليون دولار وستكون متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطرة 8% من 150 مليون دولار.²³

وقد عملت اتفاقية بازل 3 على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها:²⁴

تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها وخصصت جزءا من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التصنيف الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل؛ خصصت بازل 3 جزءا من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، بعدما أهملتها بازل 2، وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان، والجدول الآتي يبين النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته بازل 3 وذلك بالاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني:

الجدول رقم (04) : نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات (الوحدة %)

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AAA إلى AA ⁻ ؛ A-1	≥ 1 سنة	0,5	1	2
	< 1 سنة > 5 سنوات	2	4	8
	≥ 5 سنوات	4	8	16
BBB ⁻ إلى A ⁺ ؛ A-2؛ A-3؛ A-3	≥ 1 سنة	1	2	4
	< 1 سنة > 5 سنوات	3	6	12
	≥ 5 سنوات	6	12	24

المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013، ص: 117.

إن نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تصنيف الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال، أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى، وهذا يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا.²⁵

خامسا: تحديات الاعتماد على وكالات التصنيف في تحديد متطلبات رأس المال
يواجه تطبيق المنهج المعياري المرتكز على استخدام وكالات التصنيف الائتماني في حساب متطلبات رأس المال تحديات منها:

- قلة شركات التصنيف الائتماني المحلية، ويؤخذ عليها أن تقديراتها عادة تكون أكثر تساهلا من مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية؛
- قد تضطر المصارف العربية وخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي عادة لا تمتلك الإمكانيات التي تساعد في وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي، إلى الاعتماد في كثير من الأحيان على تقديرات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية أو الهيئات الدولية، الأمر الذي يعتبر مكلف بالنسبة للدول العربية، وبالتالي ازدياد درجة مخاطر التعامل معها وضعف قدرتها في استقطاب مصادر التمويل الدولية.²⁶
- بالإضافة إلى تعقيد الأدوات المالية، ومحدودية النماذج الإحصائية، كما أنه غالبا ما تكون هذه المنتجات غير سائلة، وفي بعض الأحيان ليس لديها سعر سوقي، والمشكلة الإضافية هي: الاعتماد على بيانات فقيرة والإفراط في الثقة في أدوات رياضية بحتة.²⁷

وقد طرحت بعض الاقتراحات لمعالجة هذه العيوب بالفعل، ففي نوفمبر 2008 أنهت اللجنة الأوروبية صيغة لاقتراح يرمي إلى إدخال قواعد محددة لمؤسسات التصنيف، تشمل شروطاً لتسجيلها بالإضافة إلى استحداث معايير مشتركة لتنظيمها الداخلي للمنهجيات التي تتبعها وللكشف على السوق، كما بدأت تلك المؤسسات نفسها بإعادة النظر في منهجياتها لاسيما تلك المطبقة لتقييم المنتجات المركبة.²⁸

خلاصة

اكتسب موضوع كفاية رأس المال أهمية كبيرة في الفترة الأخيرة خاصة في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة لذلك فقد حرصت كل من البنوك والسلطات الرقابية على البحث واستحداث أساليب لقياس كفاية رأس المال ويأتي على رأسها لجنة بازل التي ركزت منذ نشأتها على وضع أسلوب عملي وواقعي لحساب رأس المال، ومن أهم البدائل التي قدمتها لجنة بازل لحساب كفاية رأس المال هو الاعتماد على طرف خارجي لحساب كفاية رأس المال مما يمثل طرف خارجي مستقل يساعد ويسهل عملية القياس بمصادقية وموضوعية.

ومن خلال ما سبق فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج:

- يعتمد المنهج المعياري لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على استخدام التصنيف الائتماني بحيث يتم تصنيف المخاطر لتشمل كل القروض الممنوحة، حيث تتضمن كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف دون الاكتفاء بالمخاطر الائتمانية فقط وهو ما يوفر ضماناً لدقة قاعدة البيانات المستخدمة وتوفير عنصر الثقة بها؛
- تعتبر الطريقة المعيارية والتي تعتمد على مؤسسات التصنيف الخارجي الطريقة الأبسط في حساب متطلبات رأس المال من خلال إعطائها تصنيفات دقيقة لتقدير المخاطر؛
- يقلل أسلوب المنهج المعياري مخاطر التعثر وذلك بسبب خضوع القروض إلى تقييم طرف ثالث مستقل متمثل في وكالات التصنيف الائتماني؛
- تساعد عملية اللجوء إلى المنهج المعياري إلى تحسين أداء البنوك وذلك من خلال الشروط التي تفرضها حيث تشترط أنه لحصول البنك المدين على وزن مخاطرة أقل من 100% أن تطبق السلطة الرقابية للدولة المسجل بها ذلك البنك المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة؛
- هذا الإطار يؤدي إلى توحيد وتنميط طرق تحديد متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة؛
- تزايد دور مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية، والتي سيكون لها وفقاً لهذه المقترحات اليد العليا سواء في عملية تقييم الدول أو البنوك أو الشركات وهو ما سوف يلقي بأعباء مالية على تلك الأطراف خاصة الشركات، حيث ستكون مجبرة على اللجوء لتلك المؤسسات لتقييمها حتى يمكنها الحصول على التمويل اللازم.

كما تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

- تشجيع إنشاء وكالات تصنيف ائتماني محلية خاصة في الدول النامية وهذا لما تحققه من امتيازات والتي من أهمها التزام البنوك بالعمل وفقاً لمبادئ رقابية صارمة، حيث يستند تحديد أوزان المخاطر على التصنيف الائتماني للمدينين الذي تحدده وكالات تصنيف متخصصة في هذا المجال، والتي تنتشر في الدول المتقدمة خلافاً للوضع في الدول النامية، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع وزن مخاطر الالتزام على حكومات الدول النامية إلى 100% باعتبارها لم تخضع للتقييم من قبل وكالات التصنيف الائتماني بصرف النظر عن مدى جودة الالتزام من عدمه؛

- فتح المجال أمام بناء وكالات تصنيف ائتماني محلية حيث أنه من الأفضل أن يتم تقدير المخاطر من خلال مؤسسات تصنيف ائتماني محلية (أو إقليمية) في تلك الاقتصاديات؛
 - ضرورة توافر رقابة شديدة على أداء وكالات التصنيف العالمية والمحلية العاملة في السوق مع ترشيد منح تراخيص لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني ووفق للمعايير والضوابط المحددة وذلك لزيادة فعاليتها في قيامها بنشاطها بمصادقية أكبر.
- المراجع والإحالات:

- ¹ Lawrence j.White, "Credit Rating Agencies and the Financial crisis : Less Regulation of CRAS is a better response" , Journal of International Banking Law and Regulation, Volume 25, Issue 4, 2010, p: 6-7.
- ² Jonathan katz & Emanuel Salina & Constantinos Stephanou, "Credit Rating agencies", Crisis response, N°: 08, the world Bank, October 2009, p: 1.
- ³ John Ryan, "The negative impact of Credit Rating Agencies and proposals for better regulation", working paper, Berlin, January 2012, p: 6.
- ⁴ Hossein Asgharian, "Reformation of the credit rating industry-is there a need ?", Master thesis, Institution of business Studies, lunds university, Sweden, 2005, p: 28.
- ⁵ مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جوان 2013، ص: 56-57.
- 6 نفس المرجع السابق، ص: 55.
- 7 معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية، إضاءات، العدد الرابع، الكويت، نوفمبر 2010، ص: 2.
- 8 مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، 2007، ص: 238.
- 9 مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص: 4.
- 10 نفس المرجع السابق، ص: 6.
- 11 حسين سعيد وعلي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 6-7/8/2014، ص: 29.
- 12 حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص: 114، 115.
- 13 Basel committee on Banking supervision, "International convergence of capital measurement and capital standards", Bank for international settlements, A Revised framework , Juin 2006, p: 19.
- 14 شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 271.
- 15 ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 100.
- 16 نفس المرجع السابق، ص: 99.
- 17 موسى عمر مبارك أبو محييم، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، مذكرة دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 32.
- 18 آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2013، ص: 134.
- 19 أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013، ص: 71.
- 20 آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص: 135.
- 21 موسى عمر مبارك أبو محييم، مرجع سابق، ص: 34.
- 22 سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005، ص: 47، 48.
- 23 طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص: 109، 110.
- 24 حياة نجار، مرجع سابق، ص: 116، 117.
- 25 نفس المرجع السابق، ص: 117.
- 26 نهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل -دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة-، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 71.
- 27 معن البرازي، صيغ التمويل الإسلامي بين حسابات ظاهرة عدم اليقين والمخاطرة، مقال منشور على صفحة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: http://www.giem.info/article/details/ID/415#.Vg_hEux_Oko تاريخ الاطلاع عليه: 2015/08/03.
- 28 معن البرازي، صيغ التمويل الإسلامي بين حسابات ظاهرة عدم اليقين والمخاطرة، مقال منشور على صفحة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: http://www.giem.info/article/details/ID/415#.Vg_hEux_Oko تاريخ الاطلاع عليه: 2015/08/03.